

من الأدب وضعف قال الحلبي والمسئلة مقبية بما النهى والملوك لدا
الموقوف على من ينظر فلو خلا في حربة الأثر فيه وما المدارس من هذا
القبيل اهكذا افاده في النهى ولمند وبات كثيرة وصلها في الفتح الى
نصف وعشرين وبسط الكلام عليها في البحر فارجع اليه وذكر في الدر المختار
انها وصلها في آخره ان الى نصف وستين **قوله** عما هو المطلوب اي عن افاده
ما هو المقصود منه كاستباحة الصلاة في الوضوء كذا في **قوله** استباحة
الصلاة اي ونحوها كما في كسنى **قوله** خروج نجس بفتح الجيم وكسرها وفتح
اليم كما في النهى وهو ليس بجري على عومه اذ الزج الخارج من الفسل وكذا
ليس بفاض قاله ملا مسكين وغيره ان هذا غير داخل في قول الماتن
لانه اختلاج وليس رشح حقيقة على ان مطلق الرج ليس بنجس وانما نجس
لانها تمنع نجاسة وهذه غير منبغثة كذا في كسنى **قوله** خروج كل خارج
قال في كجوهرة واعلم ان كل ما وضعت لعوم الافراد فتن اول
العناد وغير العناد كدم الاستحاضة والمذي والودي والحصى وغير ذلك
اهو خارج بقية نجس نحو الخاط فلا ينقض **قوله** وسواء كان من كسيلة
اولم يكن المراد سبيل الهي حتى اذا خرج من الميت بعد غسل لا يعاد الغسل
وكذا اذا خرج من بدنه دم او قيح بعد غسله لا يوجب اعاده غسله
بل يوجب غسل ذلك الموضع كذا في النباية وقال في كجوهرة ولو غسل
فصيح بطند برفق وما خرج يغسل ولا يعاد غسله خلا فالأبي عند الله
البلخي ولو خرج بلا مسح وما غسله اجماعا فنقض الوضوء لانه خارج
لا يخرج فنيه الوضوء عليه ثم بخلاف المخرج عندنا انتهى **قوله** وكسنى
السيلان لقوله عليه الصلاة والسلام ليس في القطرة وكقطرتين من

الدم

الدم وضوء الا ان يكون سائلا كذا في الهداية وفي كسراج وحد كسيلة
عند محمد ان ينتفع على راس الجرح ويصير كبر منه وعندها لا ما لم ينعقد
عنه وهو كصحيح انتهى **قوله** الى الموضع يلعبه حكم التطهير قال في كسنى
مراد هو ان يتجاوز الموضع تجب طهارته او تندب من بدن وقرب ومكان
وانما ضربا الحكة بالانغم من الواجب والمدوب لان ما اشتد من
الأنف لا تجب طهارته اصلا بل تندب لما ان المبالغة في الاستنشاق
لغير الصائم مسنونة وان حدها ان ياخذ الماء بغيره حتى يصعد الى
اشد من الأنف وقد صرح في معراج الدراية وغيره بانها اذا انزل الدم
الى قصبه الأنف فنقض وفي البدائع اذا انزل الدم المصاحغ الأذن يكون
حدها في المصاحغ صمغ الأذن خزنها وليس ذلك الا تكونه بندب
تطهيره في الغسل ونحوه وكذا اذا اقتصد وخرج دم كثير وسال بحيث
لم يتلخ راس الجرح فانه ينقض الوضوء لكونه وصل الى الثوب او مكان يلعبها
حكم التطهير فتنبه لهذا فانه يدفع كلام كثير من كسارحين ولذا
قال في فتح القدير لو خرج من جرح في العين دم فسال الى الجانب
الاخر منها لا ينقض لانه لا يلعبه حكم هو وجوب التطهير او ندبه فقوله
بعض المراد ان يصل الى الموضع تجب طهارته نحو قول على ان المراد بالوجوب
الثبوت وقول الحدادي اذا انزل الدم الى قصبه الأنف لا ينقض نحو
على انه لم يصل الى ما ليس الصاك الماء اليه في الاستنشاق فهو في حكم
الباطن حينئذ يوفيقا بين عبارات وقوله من قال اذا انزل كذا
الى ما لان من الأنف فنقض لا يقتضي عدم النقص اذا وصل الى ما اشتد
منه الا بالفتوه وكصريح بخلافه وقد اوضحه في غاية البيان وكفناية